UN LIBRARY
JUN - 4 1990
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/307
8 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٤ من القائمة الاولية*

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب
افريقيا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من السيد ر. ف. بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا ، بشأن زيارة ممثلكم الخاص ، السيد أ. أ. فرح ، إلى جنوب افريقيا . وساغدو ممتنا لو أمكن تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٤ من القائمة الاولية .

(توقيع) جيرمي ب. شيرار
السفير
الممثل الدائم

* A/45/50 .

90-14585 ٢٠٥٠ز

مرفق

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة إلى
الامين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا

عشية زيارة السيد عبد الرحيم فرح لجنوب افريقيا ، أود أن أؤكد من جديد موقف حكومتي من إعلان الجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري ، المؤرخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، كي لا يكون هناك سوء فهم لرفض حكومتي ، المبدئي القاطع ، للتدخل في شؤون جنوب افريقيا الداخلية . وإنني أرفق نسخة من بيان إعلامي أصدرته في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن زيارة السيد فرح لجنوب افريقيا قريبا (التذييل الاول) .

وحسب المبين في رسالتي التي وجهتها إليكم بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو ما كررته على مسامعكم في لقائنا في ويندهوك يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، فإن التفاوض على إعداد دستور جديد لجنوب افريقيا هو حق غير قابل للتصرف يتمتع به مواطنو جنوب افريقيا ، وهم وحدهم أصحاب هذا الحق . ولن تقبل حكومة جنوب افريقيا في ظل أي ظرف من الظروف أية محاولة تبذلها جهات خارجية سعيا منها لاغتصاب هذه المسؤولية . وفي ضوء التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا ، يحسن بالجمعية العامة أن تنهي تدخلها الشاذ في شؤون جنوب افريقيا . فمن المسلم به عموما على الصعيد العالمي أن عملية الاصلاح التي استهلها الرئيس ف. و. دي كليرك لا رجعة فيها . وهذا هو الواقع الجديد في جنوب افريقيا . وهو يقتضي من الحكومات الافريقية وغيرها من الحكومات أن تعيد تقييم موقفها ، على نحو جوهري ، من هذا الواقع الجديد . وليس ثمة حاجة إلى رصد عملية لا رجعة فيها . وما يلزم هو التشجيع - وليس التدخل .

وثمة دليل جديد على عدم قابلية هذه العملية للتراجع ، قدمه اليوم الرئيس دي كليرك في خطابه أمام البرلمان . وإني أرفق طيه مقتطفات من بيانه هذا (التذييل الثاني) . وأي تدخل جديد من جانب الجمعية العامة في سير الاحداث الجارية في جنوب افريقيا لا يمكن إلا أن يكون ذا أثر عكسي . ونظرا لجهودنا الشاقة المبذولة لاجل بدء المفاوضات سيكون ذلك أبعد ما يكون عن المعاونة والإفادة . إن جنوب افريقيا دولة ذات سيادة وأهل جنوب افريقيا هم أصحاب الحق في تقرير مستقبلهم .

إن هناك مشكلات ملحة في القارة الافريقية يلزمها الاهتمام العاجل . فافريقيا تنزلق نحو هاوية اقتصادية ؛ وما لم تُوقف هذه العملية ستواجه شعوب القارة

الافريقية في القريب العاجل واقعا مفزعا ، هو عبارة عن فقر وتدهور في الاحوال لهما طابع الدوام وعدم القابلية للتراجع . وقد لا يوافقني زملائي الافارقة على ذلك ، ولكنني بكل جدية أتنبأ اليوم بأن معظم الدول الافريقية ستصل في القريب العاجل إلى نقطة اللاعودة في عملية التدهور الاقتصادي إن لم تتخذ حكوماتها مبادرات جسورة قاطعة . وقد حان الوقت لعمل ذلك . وهذا ما فعله الرئيس دي كليرك في جنوب افريقيا . وإنني أدعو مخلصا زملائي الافارقة إلى اقناع قادتهم بأن يحذوا حذوه . وإنني أنصحهم ، بوصفي افريقياً مثلهم ، بأن يأخذوا العبرة من أحداث أوروبا الوسطى والشرقية . فلتأخذوا العبرة من الحركة الجديدة القائمة في أوروبا الغربية لخلق الوحدة الاقتصادية والسياسية معا . ثم دعونا نتساءل ، نحن الافارقة ، إلى أين تودي بنا هذه الاحداث جميعها ؟ هل لدينا خطة ؟ كيف نرى مستقبلنا ؟ إن هذه هي الامور التي ينبغي أن نشغل أنفسنا بها . إن المداومة على مهاجمة جنوب افريقيا لن تنقذنا . والفصل العنصري ذاهب على أية حال . ونحن نستعد لمستقبل بلا فصل عنصري . وإنني أسأل زملائي الافارقة : هل تعدون أنفسكم لمستقبل بلا فصل عنصري ؟

(توقيع) ر. ف. بوتا

التذييل الاول

بيان أدلى به وزير خارجية جنوب افريقيا ،
في كيب تاون ، في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠

خلال الاجتماع المعقود في ويندهوك في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ بين رئيس الجمهورية والامين العام للامم المتحدة ، أبدى الامين العام اهتماما بالتطورات السياسية الجارية في جنوب افريقيا . وتم الاتفاق على إمكان قيام ممثل للامين العام بزيارة لجنوب افريقيا من أجل الإلمام المباشر بالتطورات الاخيرة ، بالطريقة المتبعة بالنسبة للبعثات السابقة الموفدة من منظمات دولية أخرى لزيارة جنوب افريقيا خلال السنوات الاخيرة ، وعلى الاساس الذي استندت اليه تلك البعثات .

كما تحدّد بوضوح أن مثل هذه الزيارة تُاولها حكومة جنوب افريقيا على أنها رغبة صادقة لدى الامين العام للحصول على معلومات صحيحة عن الحالة الداخلية في جنوب افريقيا وليست دليلا على تسليم حكومة جنوب افريقيا بتدخل الجمعية العامة ، غير المطلوب ، في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا .

وفي رسالة مؤرخة ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، حدد وزير الخارجية موقف حكومة جنوب افريقيا من مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد أوضحت حكومة جنوب افريقيا أنها ترفض إجراء الجمعية العامة . وهذا موقف حكومة جنوب افريقيا حتى الآن . إلّا أن حكومة جنوب افريقيا لا تعترض على إتاحة المعلومات الصحيحة عن جنوب افريقيا للامين العام شريطة أن يدرك الامين العام بوضوح أن هذا يجب ألا يُاول على أنه تعاون على تنفيذ قرار صادر عن الجمعية العامة ترفضه حكومة جنوب افريقيا باعتباره مخالفا للنظام الذي يفرضه ميثاق الامم المتحدة .

التذييل الثاني

مقتطفات من بيان أدلى به رئيس جمهورية جنوب افريقيا ، في كيب تاون يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أمام جلسة مشتركة عقدها البرلمان

من أهداف الحكومة الرئيسية ، التي مُنحنا ولاية بشانها ، تطبيع العملية السياسية داخل جنوب افريقيا وتطبيع العلاقات الدولية .

وفيما يختص بعلاقاتنا الدولية ، ليس هناك شك بعد زيارتي الاخيرة لاوروبا في أننا نحرز قدرا كبيرا من التقدم .

إذ أن إمكان القيام مرة أخرى بدور كامل غير محدود في نطاق الاسرة الدولية يبشر بمنافع اقتصادية وثقافية جمة لبلدنا ولشعبه بأجمعه .

إننا لا نستطيع العيش بمعزل عن سائر العالم . فنحن بحاجة إلى التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي . ونحتاج إلى التفاعل التكنولوجي والثقافي والرياضي مع البلدان الاخرى . ومن حقنا أن نسمع العالم أصواتنا في مجالس الامم .

وليس بوسعنا أن نوقف العالم ثم نتركه مبتعدين حسبما يود البعض في جنوب افريقيا أن نفعل ، كما لا يمكننا أن نعيد عجلة الزمن إلى الوراء ونلجأ إلى الماضي . وسواء أردنا أم لم نرد علينا أن نتصدى أيضا لحقائق الموقف الدولي الراهن ونؤمن لبلدنا مكانته المستحقة ضمن أسرة الامم .

وهذه الحكومة ستستمر في وضع الامور موضع التنفيذ .

بل والاهم من ذلك ، كما هو واضح ، هو الحاجة إلى تحقيق السلم والاستقرار لبلدنا . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ بعملية سياسية سلمية قائمة على التفاوض ، يسبقها تطبيع العملية السياسية .

وهنا أيضا ، حققنا تقدما مثيرا في الشهور التسعة الماضية .

والحقيقة أنه لا تكاد توجد الآن أية قيود على الانشطة السياسية في بلدنا . إذ يمكن للأفراد والاحزاب السياسية قول ما يريدونه وكتابة ما يريدونه . ويمكنهم التنظيم حسبما يريدون ، كما يمكنهم الاشتراك في المظاهرات السلمية .

وبالنسبة للكثير من مواطنينا كان هذا بمثابة عملية عسيرة . فقد فضل الكثير من أبناء جنوب افريقيا الحالة التي كان بوسع المرء فيها أن يخفي الحقائق السياسية البغيضة تحت البساط . وكان من الايسر كثيرا الإدعاء بعدم وجود هذه الحقائق ومواصلة العيش السهل الرضي .

إلاّ أن كشف حساب تطبيع العملية السياسية يتضمن آثارا مفيدة .

فقد جُردت منظمات عديدة ، من بينها المؤتمر الوطني الافريقي ، من وضعها الاسطوري الذي تمتعت به في السابق . ومن المتعين عليها الآن أن تدافع عن سياساتها في السوق الفكرية المفتوحة . وعليها أن تتحمل الضوء الباهر ، الذي هو ضوء المحاسبة على بياناتها وأفعالها . ووسائط الإعلام التي اعتادت في الماضي أن تنظر إليها نظرة التقديس تمعن الآن في محاسبتها على ممارساتها السياسية وبرامجها . والجماهير الاجنبية ، التي اعتادت أن تنصت اليها بتعاطف عندما كانت تعتبر ضحية للاضطهاد ، تناقشها الآن بمزيد من التشكك في برامجها وسياساتها ، بعد أن أصبحت الآن شريكا فاعلا في المجال السياسي المفتوح .

وعملية التطبيع مضنية لنا جميعا . ولكننا بدونها لا نستطيع تحقيق حل دائم قائم على التفاوض أو تطبيع علاقاتنا مع سائر العالم . وعلى الرغم من ذلك فهي بالنسبة للكثيرين تجربة تدعو إلى الدهشة البالغة ، بل ومفزعة في بعض الاحيان . وهي تقترن بآمال متعاظمة على نحو خطير ، وبتزايد العنف ، لاسيما في ناتال .

وفي مثل هذا الوقت ، يكون من الاهمية بمكان أن تصون الحكومة القانون والنظام بحزم . ولقد كان هذا أحد أهدافنا الرئيسية أيضا منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر .

ولقد قلت في خطاب بدء رئاستي إننا سنواصل معالجة القلاقل والعنف والإرهاب بيد قوية . وفي ٣ شباط/فبراير ، قلت إنني أريد التشديد على عدم إمكان التجاسر على المساس بصون القانون و النظام :

"ولن تخلى الحكومة عن واجبها في هذا الصدد . وأيا كان مصدر العنف ، فإنه سيُقاوم بكل وسائل القوة المتاحة . ولن يكون ممكنا تحول الاحتجاج السلمي إلى منطلق للخروج على القانون وللعنف والتخويف" .

وفي خطابي الذي ألقيته في ٣ نيسان/أبريل ، تناولت مجمل مسألة الأمن بتفصيل أشد . وأعلنت عددا من الخطوات العملية التي ستخطوها الحكومة تعزيزا لصون القانون والنظام ، لا سيما في ناتال . وبوجه عام ، فإن هذه الخطوات تكشف عن نتائج إيجابية .

وثمة موضوع مستمر آخر ، هو موقف الحكومة من حالة الطوارئ .

فكثيرا ما أعلن سلفي أن هدفه هو إلغاء حالة الطوارئ حالما تسمح الظروف بذلك .

وقلت في خطاب بدء رئاستي إننا سوف "نحاول تهيئة جو يسمح بإلغاء حالة الطوارئ ، أو التخلي عنها بصورة تدريجية على الأقل" .

وفي ٢ شباط/فبراير ، قلت مرة أخرى إن نيتي تتجه إلى إنهاء حالة الطوارئ كلية حالما تبرر الظروف ذلك وطلبت من الجميع أن يتعاونوا معي تحقيقا لذلك .

وكررت مرة أخرى ، في ٣ نيسان/ابريل ، هذا الرأي ؛ وإن كنت قد أضفت إليه قولي إننا لا نزال في حالة تتطلب الحفاظ على حالة الطوارئ المعلنة .

ومن المقرر أن تنتهي حالة الطوارئ في منتصف ليلة ٨ حزيران/يونيه ؛ وقد حان الوقت مرة أخرى لكي تنظر الحكومة في هذه المسألة .

وبعد النظر على نحو شامل في جميع العوامل ذات الصلة ، قررت أن أعلن أن حالة الطوارئ العامة لن تستمر بعد الآن على صعيد البلد عموما ولكنها ستقوم من الآن فصاعدا في ناتال وحدها .

ولقد سعت الحكومة بكل ما تملك من قوة وموارد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل ، فيما يتعلق بالأمن ، في ضرورة العودة إلى الحالة الطبيعية التي يمكن فيها مواجهة آثار العنف المتبقية باستعمال قوانين البلد العادية . ولقد بلغنا الآن هذه المرحلة .

وهذا القرار يستند إلى الاعتبارات الرئيسية التالية :

فيما يختص بناتال ، لا تزال توجد حالة طوارئ فعلية تهدد على نحو خطير سلامة الجمهور وصون النظام العام ولا يمكن التصدي لها بقوانين البلاد العادية . ولا يزال من المتعيّن استخدام أشد الوسائل المتاحة لمواجهة تعاظم ظاهرة العنف بين السود في ناتال ، وهي التي أدت إلى إفناء الارواح البشرية وتدمير الممتلكات ووصلت إلى أبعاد مفزعة ، وذلك فضلا عما يوجد هناك من مستوى إخافة مرتفع بشكل غير عادي . ولهذا السبب قررت ، بعد التشاور مع مستشاري الامن بالحكومة ومع مجلس الوزراء ، أن أعلن وجود حالة طوارئ في إقليم ناتال ، بما فيه إقليم كوازولو المتمتع بالحكم الذاتي .

وسيُنشر إعلان بهذا المعنى في جريدة الحكومة الرسمية غدا ، الموافق ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وللحفاظ على النظام والاستقرار في ناتال والتصدي لاي فراغ يمكن أن يتولد عن إنهاء حالة الطوارئ ، قررت الحكومة التوسع في قوات الامن توسعا شديدا .

وأريد أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير إلى عملية إزالة ما يسمى العقبات الكاداء الحائلة دون التفاوض .

فالإعلان الذي أصدرته اليوم يعالج واحدة من أهم القضايا التي أثيرت باستمرار داخل جنوب افريقيا وخارجها .

وأود أن أشدد على أن قرار الحكومة لا علاقة له بأي ضغط من أي جهة كانت أو بأية رغبة في الحصول على مكسب سياسي . فنحن لا ننظر ، بل ولم ننظر إطلاقا ، إلى حالة الطوارئ على أنها ورقة في لعبة سياسية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن المحصلة الصافية لإلغاء حالة الطوارئ هي إزالة إحدى العقبات الكاداء الرئيسية .

وفيما يختص بالامور الاخرى المشار إليها في مضبطة غرووت شور ، أود أن أذكر ما يلي :

إلحاقا بما جاء بمضبطة غرووت شور ، أجرى فريق عامل مناقشات خلال الاسبوع الذي بدأ في ١٤ أيار/مايو بشأن جوانب متنوعة ، منها مسألة المنفيين ومسألة الجناة المحكوم عليهم . ثم تعيَّن على كلّ من المشتركين في ذلك الفريق أن يرفعوا التقارير إلى الجهات التي عيَّنتهم . ونظرت الحكومة في التقرير ، وهي على استعداد لتنفيذ ما جاء به . إلاّ أن المؤتمر الوطني الافريقي طلب إمهاله حتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، لكي يبلغنا برد فعله . لذلك سيكون المؤتمر الوطني الافريقي مسؤولا عن أي تأخير في هذا الشأن .

إلاّ أنني أرغب ، في الوقت نفسه ، في إطلاق سراح ٤٨ شخصا باعتبار ذلك لفتة طيبة ، وهذا مخوّل لي بحكم الصلاحيات الحالية المنصوص عليها في الدستور وفي قانون السجون . وأية تطورات أخرى في هذا المجال ستتوقف على تنفيذ ما جاء بتقرير الفريق العامل ، والحكومة على استعداد لأن تفعل ذلك .

وسيعنى وزير العدل بالتفاصيل الاخرى المتعلقة بذلك .

وفيما يختص بتشريع الأمن ، تنظر الحكومة فعلا في نواحي تشريع الأمن التي يحتمل أن تمنع حرية ممارسة النشاط السياسي السلمي ، والتي يمكن ألا تكون ضرورية بعد الآن ، بفعل تقليل الهجوم العنيف على النظام القائم .

وفيما يختص بمن يقال عنهم المنفيون ، بدأت الحكومة أيضا في التصرف ، رغم أننا في انتظار رد فعل المؤتمر الوطني الافريقي إزاء تقرير الفريق العامل .

وقد أرجئ تنفيذ الأحكام مؤقتا بالنسبة لعدد من قادة المؤتمر الوطني الافريقي ، لكي يأتوا إلى هنا لينشئوا هياكلهم السياسية السلمية ويشرعوا في أنشطة من هذا النوع . كما أنشئت في الوقت نفسه خطوط اتصال بين شرطة جنوب افريقيا وقادة المؤتمر الوطني الافريقي لكي يتسنى رصد العنف والإخافة ومواجهتهما حتى الصعيد المحلي ذاته .

وفي مجال إزالة التمييز ، تصرفت الحكومة أيضا في إطار سياستها القاضية بإزالة التمييز . وإلغاء قانون المرافق العامة المنفصلة بات وشيكا الآن بعد تقديمه إلى البرلمان . وفي مطلع السنة المقبلة ، سيوجه الاهتمام إلى قانون مناطق الجماعات وقانون الأراضي .

ويمكنني أن أقول بثقة إن الحكومة تتقيد بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها منذ أن أصبحت رئيسا للجمهورية . فنحن لا نتكلم فقط بل ننفذ فعلا ، في تعاقب سريع ، ما ارتأيناه من خطوات . ولقد أصبحت عملية بناء جنوب افريقيا جديدة أمرا لا رجعة فيه . ونحن على عتبة عملية تفاوض فعلي ، وحان الوقت لكي يدلي مؤدو الادوار الهامة الاخرون بدلوهم .

وعلى وجه التحديد ، يجب الآن على المؤتمر الوطني الافريقي أن يكف عن التذبذب .

لقد حان الوقت الآن لكي يعلن المؤتمر الوطني الافريقي بكل وضوح عن مواقفه من القضايا الرئيسية . وعليه أن يقدم الدليل الآن ، بأعماله وبياناته ، على تقيده بالمبادئ الواردة في مضبطة غرووت شور .

والحقيقة أنه منذ اجتماع غرووت شور قامت أدلة على سعي المؤتمر الوطني الافريقي (أو معظم قادته على الاقل) لتحقيق الاهداف التي تحددت فيه .

وحسبما جاء في مضبطة ذلك الاجتماع ، وافقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على "التزام مشترك بالسعي إلى فض عناصر الجو الحالي المتسم بالعنف والإخافة من أي جهة كانت ، فضلا عن الالتزام بالاستقرار وبعملية تفاوض سلمية" . وفي ٢ حزيران/يونيه ، قال السيد مانديلا إن قيادة المؤتمر الوطني الافريقي قد اتحدت كلمتها على رفض جميع أشكال العنف فيما بين أبناء الشعب .

وبصفة عامة ، فإن اجتماعاتهم ومسيراتهم مضبوطة جيدا ، ومن الواضح أنهم يبذلون جهدا . إلا أنه لا يزال من المتعين على المؤتمر الوطني الافريقي أن يقطع شوطا طويلا .

كيف تتفق هذه الجوانب الإيجابية مع استمرار التأييد لما يسمى "الكفاح المسلح" ؟ وكيف يمكن أن تتماشى مع قول السيد مانديلا في ٢ حزيران/يونيه :

"إن نوع العنف الوحيد الذي نقبله هو العنف المنظم في شكل نشـــاط مسلح يخضع لإشراف مناسب ويختار هدفه بعناية" .

ترى ما هي الاهداف المحددة التي يفكر فيها المؤتمر الوطني الإفريقي ؟

- هل هي قوة الشرطة التي حمته هو وزملاءه خلال زيارتهم لكيب تـــاون مؤخرا ؟

- هل هي الإدارات التابعة للوزراء الذين ناقشهم هو وزملاؤه ، بـــروح طيبة ، بشأن الحاجة إلى الحلول السلمية ؟

- هل هم الخصوم السياسيون في المدن الصغيرة والمواطن ؟

وبالمثل ، ينبغي للمؤتمر الوطني الافريقي أن يوضح المواقف المتناقضة التـــي تبناها فيما يتعلق بالاقتصاد .

ففي ٥ حزيران/يونيه ، قال السيد مانديلا أمام اجتماع معقود فـــي بوتسوانا إن المؤتمر الوطني الافريقي يود أن يحقق ديمقراطية غير عنصريـــة ب "اقتصاد قوي" في جنوب افريقيا . فكيف يمكن للمؤتمر الوطني الافريقـــي أن يوفق بين هذا الرأي وبين دعواته المستمرة إلى فرض جزاءات على جنـــوب افريقيا ؟ إن عليه بالتأكيد أن يدرك أن الجزاءات تضر باحتمالات المستقبـــل الاقتصادي الذي ينتظر جميع أبناء جنوب افريقيا ؟ كيف يمكن للمؤتمر الوطنـــي الافريقي أن يوفق بين دعواته المستمرة إلى تأميم قطاعات الاقتصاد الهامـــة ورغبته المعلنة في بناء اقتصاد قوي ؟ ألا يدرك ما يمكن أن يترتب على مثـــل هذه البيانات المغتقرة إلى روح المسؤولية من آثار مدمرة لمستقبل الاستثمـــار الاجنبي في الجمهورية ؟

لقد حان الوقت لكي يقدم المؤتمر الوطني الافريقي بيانا مناسبا يكشف فيه عن نفسه وعن حقيقة نواياه . ولابد لالتزامه بمضبطة اجتماعات غرووت شـــور أن ينعكس في جميع أعماله وبياناته المقبلة .

ولابد لقادة جنوب افريقيا أن يكونوا الآن في مستوى المناسبة .

إن السياسات والنظم البالية في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي والعالم يُلقى بها الآن إلى سلة المهملات . والخلافات العويصة يجري التغلب عليها بالتفاوض . ولم تعد هناك بعد أية حاجة لاستخدام العنف من أجل تحقيق الأهداف السياسية ، أو أي مبرر لذلك .

وسيطلب التاريخ منا أن نقدم كشف حساب عن مدى رغبتنا في التسامي على مصالحنا وتحيزاتنا الانانية الخاصة لكي نبني مستقبلا جديدا .

ولا بد للصراع أن ينتهي . ولابد من تمزيق جداول الاعمال السرية . وما فات قد فات . ولننسى مظالم الماضي الحقيقية أو المتخيلة ، ولنهيئ لأطفالنا مستقبلا جديدا خاليا من انعدام الثقة والتحيز والكراهية والسيطرة . مستقبل يشعر فيه الجميع بالأمان . مستقبل بلا تمييز ، وبلا كفاح من أجل السيطرة . مستقبل يجعلنا نفخر بكوننا أبناء لجنوب افريقيا . ولكنه في المقام الأول مستقبل نحدده نحن ولا تمليه علينا المصالح الخارجية .

- - - - -